

إجراء حل نزاعات ما بعد تفويض العلامات التجارية (إجراءات PDDRP للعلامات التجارية)
4 يونيو 2012

- 1. أطراف النزاع**

طرفا النزاع هما حامل العلامة التجارية ومشغل سجل gTLD و ICANN ليست طرفاً في النزاع.
- 2. القواعد المعمول بها**
 - 2.1 إن الهدف من هذا الإجراء هو تغطية إجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد تفويض العلامة التجارية بشكل عام. إلى حد اختيار أكثر من مزود واحد لإجراءات PDDRP للعلامات التجارية ("المزود") لتنفيذ إجراءات PDDRP للعلامات التجارية، يجوز أن يكون لكل مزود قوانين إضافية يجب اتباعها عند تقديم الشكاوى. فيما يلي الإجراءات العامة الواجب اتباعها من جانب سائر المزودين.
 - 2.2 في اتفاقية السجل، يوافق مشغل السجل على المشاركة في كافة إجراءات ما بعد التفويض والالتزام بالأحكام الناتجة عنها.
- 3. اللغة**
 - 3.1 ستكون لغة جميع الطلبات المقدمة والدعاوى هي اللغة الإنجليزية.
 - 3.2 يجوز للطرفين تقديم الأدلة الثبوتية بلغتهم الأصلية، مع مراعاة اختصاص هيئة الخبراء في تقرير خلاف ذلك، بأن يتم إرفاق مثل هذه الأدلة بترجمة إلى اللغة الإنجليزية لكافة النصوص ذات الصلة.
- 4. الاتصالات والحدود الزمنية**
 - 4.1 يجب تقديم كافة أنواع الاتصالات مع المزود بطريقة إلكترونية.
 - 4.2 لأغراض تحديد تاريخ بدء الحد الزمني، سيتم افتراض وصول إشعار أو أي وسيلة اتصال أخرى في يوم إرسالها إلى جهة الاتصال المناسبة التي عينها الأطراف.
 - 4.3 لأغراض تحديد الالتزام بالحد الزمني، سيتم افتراض إرسال أو تقديم إشعار أو أي وسيلة اتصال أخرى في يوم إرسالها.
 - 4.4 لأغراض احتساب المدة الزمنية بحسب هذا الإجراء، ستبدأ مثل هذه المدة بالسريان في اليوم التالي من تاريخ استلام الإشعار أو أية وسيلة اتصال أخرى.
 - 4.5 وسوف يتم اعتبار أية إشارة إلى حدود اليوم على أنها أيام ميلادية ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.
- 5. الأهلية**
 - 5.1 تبدأ الإجراءات الإدارية الإلزامية عندما يتقدم مدعي آخر ("المدعي") بشكوى لدى المزود تؤكد على أن المدعي هو حامل علامة تجارية، (وهو ما قد يتضمن العلامات التجارية المسجلة أو غير المسجلة كما هو محدد أدناه) مدعيًا تعرض واحدة أو أكثر من علاماته التجارية للانتهاك، بالإضافة إلى تضرر المدعي من ذلك، جزاء أسلوب تشغيل مشغل السجل أو استخدام نطاق gTLD.
 - 5.2 قبل التطرق إلى وقائع وحجتيات النزاع، وقبل أن يطلب من المدعي عليه تقديم رد موضوعي، أو دفع أية رسوم، يقوم مقدم الخدمة بتعيين لجنة خاصة من شخص واحد لأداء مراجعة مبدئية "للحدود" ("لجنة مراجعة الحد").

تحقيقاً لأغراض هذه المعايير، فإن مصطلح "مشغل السجل" يشمل الجهات التي تدبر مشغل السجل أو تخضع لإدارة بنسبة الملكية الموجبة لذلك أو التي تخضع للإدارة المشتركة معه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً بموجب ملكية السندات الموجبة لحق التصويت أو إدارتها، وسواء من خلال التعاقد أو خلاف ذلك حيث تعني كلمة "التحكم أو الإدارة" الاستحواذ على الصلاحية بشكل مباشر أو غير مباشر على التوجيه سواء بنفسه أو من خلال آخرين لإدارة وسياسة كيان ما، سواءً بموجب ملكية السندات الموجبة لحق التصويت أو التحكم بها، وسواء كان ذلك من خلال التعاقد أو خلاف ذلك.

6.1 المستوى الأعلى:

يتعين على المدعي أن يؤكد ويثبت، من خلال أدلة واضحة ومقنعة، أن السلوك المؤكد لمشغل السجل في تشغيله لسلسلة gTLD الخاصة به المطابقة أو المشابهة إلى حد اللبس لعلامة المدعي، أو يتسبب أو يساهم بشكل مادي في قيام نطاق gTLD بأي ما يلي:

- (1) الاستغلال غير المنصف للشخصية المميزة أو سمعة علامة المدعي
- (2) أو إضعاف الطابع المميز أو سمعة العلامة التجارية للمدعي
- (3) أو خلق احتمالية الخلط والإرباك مع العلامة التجارية لمقدم الشكوى.

من الأمثلة على الانتهاك على المستوى الأعلى هو أن تكون سلسلة TLD مماثلة لعلامة تجارية، ثم يقدم مشغل السجل نفسه بعد ذلك على أنه المستفيد من العلامة.

6.2 المستوى الثاني

على المدعين أن يثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك ومن خلال السلوك المؤكد لمشغل السجل على ما يلي:

- (1) وجود نمط أو ممارسة جوهرية لنية سيئة محددة من مشغل السجل للتربح من بيع العلامة التجارية التي تنتهك أسماء النطق، و
- (2) نية مشغل السجل السيئة للتربح من التسجيل الانتظامي لأسماء النطاق ضمن gTLD المماثلة أو المشابهة بشكل مربك لعلامة المدعي، وهي:

- (1) الاستغلال غير المنصف للشخصية المميزة أو سمعة علامة المدعي
- (2) أو إضعاف الطابع المميز أو سمعة العلامة التجارية للمدعي
- (3) إيجاد احتمالية الخلط والإرباك مع العلامة التجارية للمدعي.

بعبارة أخرى، لن يكون من الكافي أن يتم إظهار أن مشغل السجل كان على علم بالانتهاك المحتمل للعلامة التجارية من خلال عمليات التسجيل لـ gTLD. لا يتحمل مشغل السجل المسؤولية بموجب إجراءات PDDRP فقط لأن: (1) الأسماء المنتهكة موجودة في السجل الخاص به، أو (2) أن مشغل السجل على علم بأن الأسماء المنتهكة موجودة في السجل الخاص به، أو (3) أن مشغل السجل لم يرصد التسجيلات داخل سجله.

لا يتحمل مشغل السجل المسؤولية بموجب إجراءات PDDRP عن أي تسجيل لأسماء النطاقات التالية:

- (1) المسجلة بمعرفة شخص أو كيان لا يتبع مشغل السجل، (2) المسجلة دون تشجيع مباشر أو غير مباشر، أو
- حث أو بدء أو توجيه من أي شخص أو كيان تابع لمشغل السجل، (3) لا يقدم أي فائدة مباشرة أو غير مباشرة

لمشغل السجل سوى رسوم التسجيل المعتادة (والتي قد تشمل رسوم أخرى التي يتم تحصيلها بالتزامن مع عملية التسجيل مقابل الخدمات ذات القيمة المضافة مثل أمن التسجيل المعزز).

7. الشكاوى

7.1 تقديم الشكاوى:

تقدّم الشكاوى إلكترونياً. بمجرد الانتهاء من المراجعة الإدارية وإعلان موفر الخدمة أن الشكاوى متوافقة، يقدم موفر الخدمة الشكاوى إلكترونياً مع تقديم إشعار خطي إلى مشغل السجل موضوع الشكاوى (والمشار إليها بلفظ "إشعار الشكاوى") بما يتفق مع معلومات الاتصال المدرجة في اتفاقية السجل.

7.2 المحتويات:

7.2.1 اسم ومعلومات الاتصال، بما في ذلك العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لمقدم الشكاوى، وحسب أفضل ما لدى المدعي من معلومات، اسم وعنوان المالك الحالي للتسجيل.

7.2.2 الاسم ومعلومات جهة الاتصال، ويشمل ذلك العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لأي شخص مرخص له التصرف بالنيابة عن المدعي.

7.2.3 يشمل بيان طبيعة النزاع، وأي دليل ذي صلة، ما يلي:

(1) مطالبة الحقوق القانونية المعنية التي يتم تقديمها، والعلامات التي تشكل أساس النزاع وبيان قصير وصريح عن الأساس الذي يتم تقديم الشكاوى بناءً عليه.

(2) شرح تفصيلي حول كيفية استيفاء دعوى المدعي لمتطلبات تقديم الشكاوى طبقاً لتلك الخلفية أو المعيار الخاص.

(3) شرح تفصيلي لصحة الشكاوى ولماذا يعتبر المعارض مؤهلاً للإعفاء.

(4) بيان يفيد بأن صاحب الشكاوى قد أخطر مشغل السجل كتابةً بما لا يقل عن 30 يوماً قبل تقديم الشكاوى بما يلي: (1) اهتماماته المحددة وتصرفه المحدد الذي يرى بأنه يؤدي إلى انتهاك العلامات التجارية للمدعي و(2) استعداده لعقد اجتماع من أجل حل القضية.

(5) شرح لكيفية استخدام علامة المدعي (بما في ذلك نوع السلع/الخدمات، وفترة ونطاق الاستخدام بما في ذلك كل الاستخدام المتصل بالشبكة) أو كيفية حماية العلامة بموجب قانون أو معاهدة أو صدقت عليها محكمة أو دار المقاصة.

(6) نسخ من أي مستندات يستخدمها المدعي موقفه من طلب الإعفاء، ويشمل ذلك الاستخدام الحالي للعلامات التجارية المعنية في الشكاوى وتسجيلات أسماء النطاقات.

(7) بيان يوضح بأن الإجراءات لا يتم تنفيذها لأغراض غير مناسبة.

(8) بيان يصف كيفية إضرار التسجيل المعني بمالك العلامة التجارية.

7.3 تقتصر الشكاوى على 5,000 كلمة و20 صفحة، باستثناء الملحقات، ما لم يقرر مقدم الخدمات ضرورة تقديم مواد إضافية.

7.4 في نفس وقت تقديم الشكاوى، يسدّد المدعي رسوم تقديم شكاوى غير مستردة بالمبلغ المحدد بما يتفق مع قوانين مزود الخدمة المعني. في حالة عدم سداد رسوم الإدعاء خلال فترة 10 أيام اعتباراً من استلام المزود للشكاوى، ترفض الدعوى دون أي إخلال.

8. المراجعة الإدارية للشكاوى

8.1 ستتم مراجعة كافة الشكاوى من المزود خلال فترة خمسة (5) أيام عمل من تقديمها إلى المزود لتحديد ما إذا كانت الشكاوى تتضمن كافة المعلومات الضرورية وتتوافق مع القواعد الإجرائية.

8.2 إذا وجد مقدم الخدمة أن الشكوى متوافقة مع القواعد الإجرائية، فتعتبر الشكوى قد رفعت، مع متابعة الإجراءات وصولاً إلى مراجعة العتبة. وإذا وجد المزود أن الشكوى لا تتوافق مع القواعد الإجرائية، فيلتزم بإشعار مقدم الشكوى إلكترونياً عن عدم التوافق وإمهاله خمسة (5) أيام عمل لتقديم شكوى معدلة. في حالة عدم استقبال المزود لأية شكوى معدلة خلال المدة المحددة بخمسة (5) أيام عمل، فإنه يرفض الشكوى ويغلق الإجراءات دون إخلال بحق المدعي في تقديم شكوى جديدة تتوافق مع القواعد الإجرائية. لا يمكن استرداد رسوم تقديم الشكاوى.

8.3 إذا تم اعتبار الشكوى متوافقة، يلتزم مزود الخدمة بتقديم الشكوى إلكترونياً إلى مشغل السجل مع إرسال إشعار الشكوى بما يتفق مع معلومات جهات الاتصال المدرجة في اتفاقية السجل.

9. مراجعة العتبة

9.1 يشكل موفر الخدمة هيئة لمراجعة العتبة، على أن تتكون من عضو يختاره الموفر، لكل إجراء في غضون خمسة (5) أيام عمل اعتباراً من إكمال المراجعة الإدارية واعتبار الشكوى متوافقة مع القواعد الإجرائية.

9.2 يُعهد إلى هيئة مراجعة العتبة مهمة تحديد ما إذا كان صاحب الشكوى يستوفي المعايير التالية أم لا:

9.2.1 أن المدعي هو صاحب علامة كلمة: (1) مسجلة على المستوى الوطني أو الإقليمي والمستخدم في الوقت الحالي، أو (2) تم توثيقها من خلال إجراءات قضائية، أو (3) المحمية بشكل خاص بموجب قانون أو معاهدة في وقت رفع شكوى PDDRP؛

9.2.1.1 يمكن عرض الاستخدام من خلال توضيح هذا الدليل الخاص بالاستخدام والذي قد يكون في صورة إعلان وعينة واحدة من الاستخدام الحالي وتقديم ذلك، وتوثيقه من خلال دار مقاصة العلامات التجارية

9.2.1.2 يجوز تقديم دليل الإثبات مباشرة مع الشكوى.

9.2.2 أن يؤكد المدعي تضرره من الناحية المادية نتيجة التعدي على العلامة التجارية؛

9.2.3 أن يؤكد المدعي الحقائق بالتفصيل الكافي الذي يؤكد على دعوى بموجب قواعد المستوى الأعلى المنصوص عليها هنا، إذا كان كل ما يوكده المدعي صحيحاً أو

أن يؤكد المدعي الحقائق بالتفصيل الكافي الذي يؤكد على دعوى بموجب قواعد المستوى الثاني المنصوص عليها هنا، إذا كان كل ما يوكده المدعي صحيحاً؛

9.2.4 أن يكون المدعي قد أكد على ما يلي: (1) أن يقدم المدعي إشعاراً خطياً مدته 30 يوماً على أقل تقدير مشغل السجل باهتماماته المحددة وبسلوكه المحدد الذي يرى أنه يؤدي إلى التعدي على العلامات التجارية الخاصة بالمدعي، بالإضافة إلى استعداده للاجتماع لحل المشكلة، و(2) هل رد مشغل السجل على إشعار المدعي بال المخاوف المحددة أم لا، و(3) إذا كان مشغل السجل قد رد بالفعل، بأن المدعي حاول الدخول في مناقشات بحسن النية من أجل حل القضية قبل بدء إجراءات PDDRP.

9.3 في غضون عشرة (10) أيام عمل اعتباراً من تاريخ حصول موفر الخدمة على إشعار بالشكوى، تتاح لمشغل السجل الفرصة، اختياراً وليس إلزاماً، لتقديم الأوراق التي تدعم موقفه فيما يخص مركز المدعي في مرحلة مراجعة العتبة. إذا اختار مشغل السجل تقديم هذه المستندات، فيجب عليه سداد رسوم التقديم.

9.4 في حالة تقديم مشغل السجل لوثائق، يتم إمهال المدعي مدة عشرة (10) أيام عمل لتقديم اعتراض.

9.5 تمنح هيئة مراجعة العتبة عشرة (10) أيام عمل اعتباراً من تاريخ استحقاق اعتراض المدعي أو التاريخ المستحق لتقديم أوراق مشغل السجل إذا لم يقدم أي شيء منها، من أجل إصدار قرار بالعتبة.

9.6 يلتزم موفر الخدمة بتقديم قرار بالعتبة إلكترونياً إلى جميع الأطراف.

9.7 في حالة عدم تحقيق المدعي بمعايير مراجعة العتبة، يرفض موفر الخدمة الإجراءات على أساس أن مقدم الشكوى يفتقد إلى المصادقية ويعلن بأن مشغل السجل هو الطرف صاحب الحق.

9.8 إذا قررت هيئة مراجعة العتبة بأن المدعي لديه الحجة لإقامة الدعوى وقد استوفى المعايير فيبدأ مقدم الخدمة في إجراءات النظر في الأسس الموضوعية.

10. الرد على الشكوى

10.1 يجب على مشغل السجل أن يقدم ردًا على كل شكوى خلال خمسة وأربعون (45) يوماً اعتبارًا من تاريخ إعلان هيئة مراجعة العتبة.

10.2 يجب أن يلتزم الرد بقواعد تقديم الشكاوى على أن تحتوي على اسم ومعلومات اتصال مشغل السجل، بالإضافة إلى رد على البيانات المقدمة في الشكوى نقطة بنقطة.

10.3 يجب تقديم الرد إلى موفر الخدمة ويجب على موفر الخدمة تقديمه إلى المدعي إلكترونيًا بالإضافة إلى إشعار بنسخة ورقية بأنه قد تم تقديمه.

10.4 يعتبر تقديم الرد ساريًا، ويبدأ احتساب وقت الرد، بموجب التأكيد على إرسال الرد الإلكتروني والإشعار الخطي بنسخة ورقية بمعرفة المزود إلى العنوان الذي قدمه المدعي.

10.5 إن اعتقد مشغل السجل أن المعارضة فاقدة الأهمية فسيقوم بالرد عن ذلك بالإيجاب في معرض استجابته محددًا الأسس الخاصة بالدعوى.

11. الرد

11.1 يسمح للمشتكي خلال فترة عشرة (10) أيام من تبليغ الرد بإرسال رد يتعامل مع البيانات المقدمة في الرد تبين سبب كون الشكوى "فاقدة للأهلية". لا يجوز تقديم الرد لوقائع أو أدلة جديدة في السجل، ولكن يجب أن تستعمل فقط لمعالجة البيانات التي أدلى بها في مواجهتها. أية وقائع أو أدلة جديدة أدخلت في رد يجب تجاهلها من قبل فريق الخبراء.

11.2 بمجرد تقديم المعارضة والاستجابة والرد عليها (عند الضرورة) فسيتم تعيين لجنة وتزويدها بكافة التقييمات.

12. التخلف

12.1 إن تعذر على مشغل السجل الاستجابة للشكوى، فسيُعتبر ذلك تقصيرًا.

12.2 يحدد الموفر الحقوق المحدودة لإلغاء نتيجة التقصير، ولا يجوز بأي حال من الأحوال السماح بها إذا لم يتم تقديم ما يثبت سببًا جيدًا بإلغاء نتيجة التقصير.

12.3 يجب أن يقدم المزود إشعارًا بالتقصير عبر البريد الإلكتروني إلى المدعي ومشغل السجل.

12.4 يجب تقديم جميع حالات التخلف إلى خبير حتى تحديد الأهلية.

13. هيئة الخبراء

13.1 يقوم المزود بتكوين هيئة خبراء خلال 21 يومًا بعد استلام الرد، أو في حالة عدم تقديم أي رد، خلال 21 يومًا بعد الموعد المحدد لتقديم الرد.

13.2 ويتولى المزود تعيين هيئة خبراء مكونة من شخص واحد ما لم يطلب أي طرف تشكيل هيئة من ثلاث خبراء. يعمل عضو لجنة Threshold كعضو لجنة خبراء في نفس إجراء Trademark PDDRP.

13.3 في حالة طلب أحد الأطراف للجنة خبراء مكونة من ثلاثة أفراد، فإن كل طرف (أو كل جانب من الخلاف في حالة تسوية الخلاف) سوف يختار خبير ويختار الاثنان عضو لجنة الخبراء الثالث. وسوف يجرى هذا الاختيار تبعًا لإجراءات وقواعد مقدم الطلب. يتم تدوير مناصب أعضاء هيئات RDRP للعلامات التجارية لدى أي مزود إلى أقصى حد ممكن.

13.4 يجب أن يكون عضو لجنة الخبراء مستقلاً عن طرفا قضية ما بعد التفويض. ويتبع كل مزود الإجراءات المعتمدة لديه للمطالبة بهذه الاستقلالية، بما في ذلك إجراءات إيقاف عضو هيئة واستبداله بسبب الافتقار للاستقلالية.

14. التكاليف

14.1 يقوم المزود بحساب تكلفة الإجراءات التي يتم إدارتها بموجب هذا الإجراء بما يتوافق مع قواعد الموفر المعمول بها. يتم تقدير مثل هذه التكاليف لتغطية الرسوم الإدارية للمزود واللجنة، والهدف منها أن تكون ضمن حدود المعقول.

14.2 يطالب مقدم الشكوى بسداد رسوم التقديم كما هي مبينة في قسم "الشكوى"، كما يطالب بإرسال كامل الرسوم الإدارية المقدرة للموفر، رسوم هيئة مراجعة العتبة ورسوم هيئة الخبراء عند بداية الإجراءات. ويجب أن تكون نسبة خمسين بالمائة من هذا المبلغ الكامل نقداً (أو ما يعادل النقد) لتغطية حصة المدعي من الإجراءات ونسبة 50% الأخرى يجب أن تكون إما نقداً (أو ما يعادل النقد)، أو على شكل سندات، لتغطية حصة مشغل السجل إذا فاز مشغل السجل.

14.3 في حالة إعلان الهيئة أن المدعي هو الطرف المحكوم له، يتعين على مشغل السجل تعويض مقدم الشكوى نظير كافة رسوم الهيئة ومقدم الخدمات المتكبدة. ويعتبر عدم القيام بذلك انتهاكاً لقواعد PDDRP للعلامات التجارية وخرقاً لاتفاقية السجل، مع مراعاة التعويضات المتاحة بموجب الاتفاقية، وذلك حتى إنهاء الاتفاقية شاملاً ذلك.

15. الاكتشاف

15.1 ما إذا كان الاكتشاف مسموحاً به أم لا ومداه هو بحسب حرية اللجنة الفردية بالتصرف، سواء تم اتخاذ قرار حوله بحسب حرية اللجنة، أو بناءً على طلب الأطراف.

15.2 في حالة السماح به، يجب أن يكون الاكتشاف مقصوراً على الحاجة الكبيرة لكل طرف.

15.3 في ظل الظروف الاستثنائية، يجوز للمزود تعيين خبراء تلتزم الأطراف بالدفع لهم، وطلب شهادة شاهد مباشرة أو خطية، أو طلب تبادل محدود للوثائق.

15.4 عند نهاية الاكتشاف، إذا تم السماح به بواسطة لجنة الخبراء، سوف يقدم الأطراف أوراق ثبوتية نهائية، وسيتم تحديد التوقيت والتسلسل من قبل المزود بالتشاور مع لجنة الخبراء.

16. جلسات الاستماع

16.1 تحل النزاعات بموجب هذا الإجراء بدون عقد جلسة استماع إلا إذا طلب أي من الطرفين عقد جلسة استماع أو إذا قررت هيئة الخبراء في المبادرة الخاصة بها وجوب إجراء جلسة استماع.

16.2 إذا تمت الموافقة على عقد جلسة استماع، تستخدم مؤتمرات الفيديو أو المؤتمرات عن بعد إذا أمكن. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فتختار لجنة الخبراء مكاناً لعقد جلسة استماع إذا لم يتمكن الطرفين من الاتفاق على مكان.

16.3 يجب أن لا تدوم جلسات الاستماع لأكثر من يوم واحد إلا في الظروف الاستثنائية للغاية.

16.4 يتم تنفيذ كل إجراءات حل النزاع باللغة الإنجليزية.

17. عبء الإثبات

يتحمل المعارض عبء إثبات الإدعاءات ويجب أن تقدم الفكرة دليلاً واضحاً ومقنعاً.

18. التعويضات

18.1 نظراً لأن المسجلين ليسوا طرفاً في الإجراءات، لا يمكن أن يأخذ التعويض الموصى به شكل حذف أو نقل أو تعليق التسجيلات (باستثناء الحالات التي يكون فيها المسجلون عاملين، أو مديريين أو عملاء أو موظفين أو هيئات تعمل تحت سيطرة عامة لمشغل سجل).

18.2 لن تشمل التعويضات أضرار مادية أو عقوبات يجب دفعها إلى أي طرف آخر بخلاف الرسوم الممنوحة تبعاً للقسم 14.

18.3 يمكن للجنة الخبراء أن توصي بمجموعة متنوعة من وسائل التنفيذ الناتجة ضد السجل إذا تم اعتباره مسؤولاً بموجب إجراءات PDDRP للعلامات التجارية هذه، بما في ذلك أي مما يلي:

18.3.1 الإجراءات التعويضية التي يجب على السجل استخدامها للحماية ضد السماح بالانتهاك المستقبلي للسجلات، والذي يمكن أن يكون بالإضافة إلى ما هو مطلوب بموجب اتفاقية السجل، باستثناء أن لا تقوم التدابير التصحيحية لن:

(1) مطالبة مشغل السجل بمراقبة التسجيلات التي لا علاقة لها بأسماء موضوع الدعوى PDDRP

(2) توجيه الإجراءات التي يقوم بها مشغل السجل التي تتعارض مع تلك المطلوبة بموجب اتفاقية السجل؛

18.3.2 الحرمان المؤقت من قبول عمليات تسجيل لأسماء نطاق جديدة بـ gTLD حتى انقضاء فترة حدوث الانتهاك (الانتهاكات) المعرف التحديد يكون (يكونوا) حدث أو تحديد فترة من الوقت؛

أو،

18.3.3 في الظروف الاستثنائية حيث يتصرف مشغل السجل بأفعال خبيثة لإنهاء اتفاقية السجل.

18.4 في إصدار توصياتها بطرق التعويض المناسبة، تراعي لجنة الخبراء الضرر الواقع على المشتكي، وكذلك الضرر الذي سوف تتسبب فيه طرق التعويض للآخرين، من أمثال، أصحاب النوايا الحسنة من مسجلي أسماء النطاقات في gTLD.

18.5 ويجوز لفريق الخبراء أيضاً تحديد ما إذا كانت الشكاوى "بدون أساس لها"، وإذا كان الأمر كذلك، منح توقيع العقوبات المناسبة على نطاق التخرج، بما في ذلك كل مما يلي:

18.5.1 الحظر المؤقت من تقديم الشكاوى؛

18.5.2 تحمل عبء تكلفة مشغل السجل بما يتضمن رسوم المحاماة المعقولة

18.5.3 الحظر الدائم من تقديم الشكاوى بعد الحظر المؤقت.

18.6 فرض الحلول سيكون خاضعاً لتقدير ICANN، ولكن في غياب الظروف الاستثنائية، فسوف تتماشى هذه الحلول مع الحلول التي أوصى بها هيئة الخبراء.

19. قرار لجنة الخبراء

19.1 يبذل المزود وهيئة الخبراء الجهود المعقولة للتحقق من أن قرار الخبراء يتم تقديمه خلال 45 يوماً من تاريخ تعيين الخبراء وسبب جيد للغياب في حالة التأخير إلى فترة 60 يوماً بعد تعيين الخبراء.

19.2 تقدم لجنة الخبراء قراراً خطياً. يحدد قرار الخبراء ما إذا كانت الشكاوى قائمة على أساس جيد أم لا، ويقوم بتوفير الأسباب التي اعتمد عليها قراره. يجب أن يكون قرار الخبراء متاحاً بشكل عام ويمكن البحث عنه على الموقع الإلكتروني الخاص بالمزود.

19.3 يجوز أن يشمل قرار الخبراء توصيات أخرى لتعويضات محددة. يتم دفع التكاليف والرسوم إلى المدى الذي لم يتم دفعه بالسابق خلال فترة (30) يوماً من قرار هيئة الخبراء.

19.4 على أن ينص قرار الخبراء على تحديد الطرف المحكوم له.

19.5 في حين أن قرار الخبراء يمثل أن عامل التسجيل مسؤولاً بموجب معايير إجراءات PDDRP للعلامات التجارية،

فإن ICANN لديها السلطة لفرض وسائل الانتصاف، إن وجدت، وهو ما تراه ICANN مناسبة في ضوء ظروف كل مسألة.

20. استئناف قرار الخبير

20.1 يجوز لأي من الطرفين السعي في استئناف قرار الخبراء في تحديد المسؤولية أو طريقة التعويض الموصى بها استناداً إلى سجل موجود داخل إجراءات PDDRP للعلامات التجارية للدعوى مقابل رسوم معقولة لتغطية تكاليف الاستئناف.

20.2 يجب أن تقدم الدعوى وتحفظ مع الموفر وتعرض على كل الأطراف خلال 20 يوماً بعد إصدار قرار الخبير ويجب تقديم رد على الدعوى خلال 20 يوماً بعد تقديمها. يكون الأسلوب وحساب التواريخ النهائية للخدمة متوافقاً مع تلك المحددة في القسم 4 المُشار إليه أعلاه، "الاتصالات والحدود الزمنية".

20.3 يجب اختيار لجنة للدعوى مكونة من ثلاثة أفراد بواسطة الموفر، على أن لا يكون منهم أي العاملين كأعضاء في لجنة الخبراء.

20.4 ويحمل المدعي الرسوم للمرة الأولى.

20.5 ثمة حق محدود بتقديم أدلة مقبولة جديدة تعتبر جوهرية للقرار عند دفع رسوم إضافية، بشرط أن يكون الدليل يسبق بوضوح تاريخ التقدم بالشكوى.

20.6 يحق للجنة الدعوى وفقاً لرؤيتها الخاصة طلب أدلة أو بيانات أخرى من أي طرف بصرف النظر عما إذا كان الدليل يسبق تاريخ تقديم الشكوى إذا قررت لجنة الشكوى أن هذا الدليل ذو صلة.

20.7 وسوف يحق لصاحب الحق في الدعوى استرداد نفقات الدعوى.

20.8 يسري العمل بقوانين وإجراءات مزودي الخدمات للاستئناف، غير تلك المذكورة أعلاه.

21. رفض التعويض

21.1 لا تنفذ ICANN تعويضاً لانتهاك إجراءات PDDRP للعلامات التجارية لمدة 20 يوماً على الأقل بعد إصدار قرار لجنة الخبراء، بما يتيح الوقت لتقديم استئناف.

21.2 في حالة تقديم دعوى، سوف تعلق ICANN تنفيذ إجراء التعويض حتى ظهور نتيجة الدعوى.

21.3 إذا قررت ICANN تنفيذ تعويض أو تصحيح لانتهاك إجراءات PDDRP للعلامات التجارية، تنتظر ICANN عشرة (10) أيام عمل (كما لوحظ في موقع المقر الرئيسي) بعد إخطار مشغل السجل بالقرار. وتنفذ ICANN القرار بعد ذلك ما لم تتسلم من مشغل السجل خلال مدة العشرة (10) أيام عمل المستندات الرسمية التي تثبت أن مشغل السجل إما: (أ) أنه قد بدأ دعوى قضائية ضد صاحب الشكوى في المحكمة المختصة حيث الطعن في تقدير الخبراء لصاحب المسؤولية ضد مشغل السجل، أو (ب) رفض التعويض المعني قبل الشروع في تسوية المنازعات وفقاً لاتفاقية السجل. في حالة تلقي ICANN لهذه الوثائق في غضون فترة العشرة (10) عمل، فلا تسعى إلى تنفيذ التعويض تأييداً لإجراءات PDDRP للعلامات التجارية حتى تتسلم: (1) دليلاً على وجود قرار بين صاحب الشكوى ومشغل السجل، (ب) دليل رفض دعوى مشغل السجل ضد مقدم الشكوى أو سحبها، أو (ج) نسخة من قرار النزاع لمزود القرار المحدد وفقاً لاتفاقية التسجيل برفض النزاع ضد ICANN سواء بسبب اتفاق الطرفين أو بناءً على تحديد المزايا.

21.4 يجوز لمشغل السجل معارضة فرض ICANN تعويض مقترح لتقدير قرار الخبراء بحيث يكون مسئولاً بموجب PDDRP، بقدر ما يشكل تحدياً لها على ما يبررها، من خلال الشروع في تسوية المنازعات وفقاً لأحكام اتفاق التسجيل. يتم الفصل في أي تحكيم بالتوافق مع الحقوق والواجبات المعنية للأطراف وفقاً لاتفاقية السجل. ليس مقصوداً من قرار الخبراء ولا قرار ICANN بتطبيق علاج التأثير على مشغل السجل في أي قرار لتسوية النزاع. أي تعويض يتضمن إنهاء اتفاقية السجل يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام وشروط بند الإنهاء في اتفاقية السجل.

21.5 لا شيء هنا يشير إلى منع ICANN من فرض التعويضات في أي وقت وبأي شكل يحق لها فرضها بسبب عدم التزام مشغل السجل باتفاقية السجل.

22. إتاحة المحاكم أو الإجراءات الإدارية الأخرى

22.1 ليس الغرض من إجراءات PDDRP للعلامات التجارية أن يكون إجراءً حصرياً ولا يمنع الأفراد من طلب حلول في المحاكم، بما ذلك مراجعة قرار الخبراء بشأن المسؤولية القانونية، وفقاً لما هو معمول به.

22.2 في الحالات التي يقوم فيها طرف بإرسال دليل مستندي إلى المزود يفيد بأن إجراء المحكمة الذي يشمل نفس الأطراف والحقائق والظروف مثل إجراءات PDDRP للعلامات التجارية تم اتخاذه قبل تاريخ تقديم الشكوى في إجراءات PDDRP للعلامات التجارية، يقوم المزود بتعليق أو إنهاء إجراءات PDDRP للعلامات التجارية.